

## المالية المصرية

صدر تقرير اللورد كرومر عن احوال القطر المصري في السنة الماضية وهو يترجم الآن ويطلع في المقطم وسنطمعه على حدة بقطع المقطف لكي يسهل تجليده معه . وادل ما فيه على تقدم هذا القطر منذ اثني عشرة سنة الى الآن ازدياد ايراد الحكومة المصرية مع تجاوزها عن كثير من الضرائب حتى توقفت لديها الاموال وصارت تقدم على الاعمال العظيمة الكبيرة الفائدة كانشاء الخزان في اسوان واسيوط حتى تأمن البلاد طائفة الشرق والفرق ويتسع نطاق الاراضي الزراعية . وتدبين الاموال للفلاحين بالربا القليل حتى يجفوا من يد المرابي الذي كان يتمتع دمهم ويبتز ثمره اتعابهم

والنجاح المالي ليس كل النجاح ولكنك اساس لكل نجاح سواء في ادارة المالك والامم ففي وفرت الاموال في بلاد استتب الامن فيها واطمأنت الافكار وسهل نشر العلوم والفنون وهذه الحقيقة يعرفها كبار رجال السياسة والباحثون عن دعائم العمران . فلا يستتب الامن في بلاد ولا ترتقي فيها العلوم والفنون الا اذا وفر المال في خزينة حكومتها وبين ايادي اهلها فحينئذ تشع البطون والنفوس وتستخدم فضول المال في الكليات وفي جعلها اثناء المدارس العليا والصناعية والزراعية . وهاك ما ذكره اللورد كرومر في خاتمة كلامه عن الحالة المالية في هذا القطر

### خلاصة الحالة المالية

ان خلاصة القول عن حالة المالية المصرية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١ هي كما يأتي  
ان الايرادات ومبلغ ٢١٦٠٠٠ جنيه مصري الذي منحه صندوق الدين بلغت ١٢١٦٠٠٠٠ ج.م وهذا اعظم ما بلغت اليه الايرادات  
اما المصروفات فانها بعد بذل ٦٤٠٠٠ ج.م لاستهلاك الدين ودفع ١٤٠٨٠٠٠ ج.م للمال الاحتياطي العمومي ووفرا التحويل بلغت ١١٣٩٦٠٠٠ ج.م وعليه كانت زيادة الايرادات على المصروفات ٧٦٧٠٠٠ ج.م  
وبلغ المال الاحتياطي العمومي ٣٧٩٥٠٠٠ ج.م في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١ من ذلك ٢٨٣٩٠٠٠ ج.م مخصصة للصرف في المستقبل وبلغ المال الاحتياطي الخصوصي في ذلك التاريخ ١٢٨٧٠٠٠ ج.م منها ٥٦٧٠٠٠ ج.م مخصصة للصرف في المستقبل . واما قيمة الوفر الذي نتج من تحويل الدين الممتاز الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١

فبلغت ٤٤٨٥٠٠٠ ج. م. وبلغ الدين المصري ١٠٣٢٦٥٠٠٠ جنيهاً انكليزياً منها ٨٢٦٥٠٠٠ جنيهاً في يد صندوق الدين وبقاى ٩٥٠٠٠٠٠٠ في ايادي الناس وتقدر ايرادات سنة ١٩٠٢ بمبلغ ١١٠٦٠٠٠٠ ج. م. والمصروفات بمبلغ ١٠٨٥٠٠٠٠ ج. م. فزيادة الايرادات ٢١٠٠٠٠ ج. م. والمرجح انها تكون اكثر من ذلك

وبلغ ما تحمله الخزينة المصرية لينفق على حكومة السودان الملكية والسكرية في سنة ١٩٠١ ٤١٧٠٠٠ ج. م. ويقدر ما تحمله سنة ١٩٠٢ بمبلغ ٣٩٠٠٠٠ ج. م. واحسن خصائص المالية المصرية هي (١) ان الايراد يزداد ازدياداً مستمراً فيها (٢) ان المصروف يزداد على نسبة هي اقل من ازدياد الايراد. وهاك جدولاً يتضمن بيان الايرادات منذ سنة ١٨٩٠ :-

السنة	ج. م.	السنة	ج. م.
١٨٩٠	١٠٣٣٧٠٠٠	١٨٩١	١٠٥٣٩٠٠٠
١٨٩٢	١٠٢٩٧٠٠٠	١٨٩٣	١٠٢٤٢٠٠٠
١٨٩٤	١٠١٦١٠٠٠	١٨٩٥	١٠٤٣١٠٠٠
١٨٩٦	١٠٦٩٤٠٠٠	١٨٩٧	١١٠٩٣٠٠٠
١٨٩٨	١١١٣٣٠٠٠	١٨٩٩	١١٢٠٠٠٠٠
١٩٠٠	١١٤٤٧٠٠٠	١٩٠١	١١٩٤٤٠٠٠

وخففت الضرائب في اثناء هذه الاثني عشرة سنة بمبلغ ١٤٠٨٠٠٠ ج. م. في السنة. وخفض رسم الملح ٤٠ في المئة ورسم البوستة ٥٠ في المئة وكذلك رسم التلفراف وخفضت اجور السكة الحديد كثيراً ولم تزد الرسوم على شيء الاعلى الدخان قد كان رسم الكيلو منه ١٤ غرشاً صاعاً فصار ٢٠ غرشاً صاعاً

ومع ذلك كله زاد الايراد ونما حتى بلغت زيادته في آخر تلك السنين الاثني عشرة ١٧٠٧٠٠٠ ج. م. مما كان عليه في اولها. وهذا يقوي الآمال بدوام النجاح في المستقبل

اما المصروفات فكانت في الاثنتي عشرة سنة المذكورة كما يأتي

السنة	ج م	السنة	ج م
١٨٩٠	٩٥٩٠٠٠	١٨٩١	٩٦٠٧٠٠٠
١٨٩٢	٩٥٥٣٠٠٠	١٨٩٣	٩٥٥٥٠٠٠
١٨٩٤	٩٤٧٠٠٠٠	١٨٩٥	٩٤٣١٠٠٠
١٨٩٦	٩٦٠٥٠٠٠	١٨٩٧	٩٧٠٩٠٠٠
١٨٩٨	٩٨٠٠٠٠٠	١٨٩٩	٩٩٣٩٠٠٠
١٩٠٠	٩٨٩٥٠٠٠	١٩٠١	٩٩٢٤٠٠٠ (١)

ومن هذا يظهر ان المصروفات التي كانت في السنة الاولى من هذه الاثنتي عشرة سنة ٩٥٩٠٠٠٠ ج م زادت الى ٩٩٢٤٠٠٠ ج م في السنة الاخيرة منها فكانت زيادة المصروفات اذاً ٣٣٤٠٠٠ ج م فقط . وهذه الزيادة اقل من زيادة مصروفات السكة الحديد التي لا بد من ازديادها طبعاً بازدياد ايرادات تلك الصلحة ففي سنة ١٨٩٠ كانت مصروفات السكة الحديد ٦١٠٠٠٠ ج م وبلغت ١٠٥٧٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠١ فزادت في آخر الاثنتي عشرة سنة ٤٤٧٠٠٠ ج م وهذا يزيد ١١٣٠٠٠ ج م عن زيادة مصروفات المصالح كلها كما ذكرنا آنفاً وقد جرى من التحسين والاصلاح في كل ديوان ومصلحة من دواوين الحكومة ومصالحها ما اقتضى مصروفات عظيمة في أثناء تلك المدة . ثم اقتضى اخيراً ان تتحمل الخزينة المصرية عبئاً ثقيلاً هو مصروفات السودان . ومع هذا تيسر بحسن التدبير انقاص المصروفات بالاقتصاد في جهة بقدر ما تزيد في الاخرى . غير ان حب الاقتصاد في المصروف لم يقلل شيئاً من كفاءة المصالح التي جرى الاقتصاد فيها لادارة الاعمال والاشغال المنوطة بها بل اني أقول انها زادت كفاءة لذلك بسهر نظارة المالية وعدم تساهلها في زيادة المصروفات بالاسراف والتبذير

(١) يخرج من هذا ٦٤٠٠٠ ج م المدفوع لاستهلاك الدين و ١١٤٣٠٠٠ ج م للمال الاحتياطي العمومي و ٢٦٥٠٠٠ ج م لوفر التحويل